مشروع تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية

دراســة تحليلية لمخرجــات مؤتمر الحوار الوطنــي

المنعقــد بتاريخ 28 مارس2013م

د. عبدالكريم علي صالح العزير

أستاذ القانون العام المساعد بأكاديمية الشرطة

الملخص :

يعتبر التقسيم الإداري لليمن أهم المواضيع حساسية ومثير للجدل منذ القدم وأزداد أكثر حده بتبني مؤتمر الحوار الوطني مشروع التقسيم الفيدرالي يمكن وصف هذا التقسيم بالقشة التي قصمت ظهر البعير كونه اظهر الاحتقانات المجتمعية للعلن واوجد قضيه تتقمصها أطراف الصراع الحاصل هذه الأيام في اليمن باعتباره احد مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي استخدم احد ذرائع التدخل الإقليمي والدولي في الشأن اليمن .

لذالك هذا البحث سيسلط الضوء على المتطلبات الهامة والضرورية السابقة لإعداد تقسيم أداري سليم يحقق الأهداف التنموية والسياسية والاجتماعية باعتباره عمل تنموي يقوم به خبراء متخصصون وفق المعايير والضوابط المعتمدة من قبل فقها القانون وخبراء التقسيم الإداري الإقليمي .

وتضمن البحث عدد من السلبيات التي ظهرت والتي ستظهر مستقبلا نتيجة لعدم مراعاة المعايير والضوابط والأسس الدستورية والقانونية لمثل هذا الإجراء الذي اعد بدون تري وكأنه اعد لإثارة الصراع في اليمن .

واشتمل البحث على نبذه مختصره عن الأوضاع الإدارية والاجتماعية والسياسية لليمن وموقف السلطات التي حكمت اليمن في الماضي من التقسيم الإداري لحساسيته وإمكانية استخدام التقسيم الفيدرالي لتحقيق أطماع إقليميه ودولية . وتضمن أيضا وضع بعض المقترحات لمعالجة سلبيات التقسيم الفيدرالي وكبح بواعث الصراع من خلال تقسيم إداري يراعى فيه تدوير المناصب السياسية العليا بين أقاليم أو مناطق انتخابيه تمنع استئثار منطقه بمنصب سياسي إلى ما لانهاية ويحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والإداري والأمني . وفي نهاية البحث النتائج والتوصيات .

ABSTRACT

The administrative division of Yemen is considered the most sensitive and controversial topic since ancient times. It became more acute by its adoption by the National Dialogue Conference. This division can be described as the straw that broke the camel's back، as it showed the societal oppressions of the community and created an issue for the parties to start the current conflict as an Output of the National Dialogue Conference، and it was used as one of the pretexts of regional and international interventions in Yemen's affairs.

Therefore، this research will shed light on the important and necessary prerequisites for the preparation of a sound administrative division، that achieves the developmental، political and social goals، as a developmental work carried out by specialized experts in accordance with the standards and controls adopted by jurists and experts of regional and administrative division.

The research includes a number of negatives that have emerged and will appear in the future due to non-observance of the standards and controls and the constitutional and legal basis for such a procedure، which was prepared without a deep consideration as if it was prepared to merely provoke conflict in Yemen.

The research includes a brief description of the administrative، social and political conditions of Yemen and the attitude of the authorities that ruled Yemen in the past، from the administrative division

due to its sensitivity and the possibility of using the federal division to achieve regional and international ambitions.

It also includes the development of some proposals to address the disadvantages of the federal division and to curb the motives of the conflict، through an administrative division، which takes into account the rotation of senior political positions between regions or electoral areas، that prevent the exclusion of a particular region for a political post to infinity، and it achieves political، social، security and administrative stability.

At the end of the research، conclusions and recommendations are presented.

المقدمة :-

يعتبر التقسيم الإداري الإقليمي للوحدات الإدارية من أهم مستلزمات اللامركزية بصورتيها الإقليمية والمرفقيه وهو من المسائل التي لا تتم من غير تروي وإعداد دراسات سابقة لاتخاذ مثل هكذا أجراء .

اذ يجب ان يسبق ذلك تشكيل لجان ميدانية تضم خبراء متخصصين في أعداد التقسيمات الإدارية الإقليمية وذو باع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصناعية .

لأنه في الأساس عمل تنموي أداري قبل ان يكون عمل سياسي كونه يهدف في المقام الأول أحداث نقلة نوعية في شتى مجالات التنمية المجتمعية من خلال تقسيم ارضي الدولة قطع اقتصادية واجتماعية وتنموية يتحقق من خلالها التوزيع العادل للثروة الموجودة بظهر وباطن الأرض وكذلك توزيع قنوات الموارد الاقتصادية ومصادر الدخل المختلفة حتى يتحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني في كل مناطق وأجزاء الدولة.

1-أهمية البحث :-

تظهر أهمية البحث لأنه لامس أهم قضية من القضايا المحورية في الجمهورية اليمنية بعد ان اتخذ الرئيس الانتقالي عبد ربة منصور هادي قرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدراليه على الرغم من ان مصطلح الفيدرالية أو اللامركزية السياسية صمم للمجتمعات الغير متجانسة ومجتمعنا اليمني ولله الحمد متجانس بامتياز ومشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية تستطيع اللامركزية الإدارية تجاوزها إذا طبقت وفق مقاصدها القانونية والسياسية اذ لا يوجد في مجتمعنا اليمني عامل او باعث للصراع لا يمكن تجاوزه إلا بإتباع اللامركزية السياسية (الفيدرالية .

كما تتجلى أهمية هذا البحث في تناوله للمعايير والأسس المتوافق عليها بين شراح القانون وخبراء التقسيم الإداري ليس على مستوى اليمن فقط بل على مستوى العالم والتي كان من المفترض قبل إعلان هذا المشروع الرجوع إلى هذه الأسس والمعايير والتعليمات المطلوبة للجان إعداد الدراسات السابقة لاعتماد وإعلان التقسيم الإقليمي الفيدرالي حتى يكتب له النجاح.

2-أهداف البحث :-

يسعى هذا البحث لتحقيق العديد من الأهداف أهمها :-

1. **تحديد أسس ومعايير إعداد تقسيم إداري يحقق الغايات المطلوبة من اتباع اللامركزية .**
2. **إيضاح ان التقسيم الإداري السليم هو عمل فني تنموي لا يجب الكلفته فيه.**
3. **ان إعداد مشاريع التقسيمات الإدارية الإقليمية ليست عاطفيه تخضع للأمزجة الشخصية تعد من دون تروي بجلسة أو جلسات قليلة مكتبيه اذ تحتاج لدارسات ميدانية متعمقة.**

4. توضيح ان تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية كان تلبية لوجهة نظر ورغبات دولية وإقليمية تسعى لتشظيه اليمن ولا يراعي المصالح العليا وطموح اليمنيين.
5. اثبات ان تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالية سيجعل من اليمن حلبه للصراع المتجدد على المستوى الوطني والإقليمي
6. إيضاح ان الجمهورية اليمنية لا تحتاج للعمل باللامركزية السياسية (الفيدرالية)لان النظام الفيدرالي صمم للدول الغير متجانسة أما اليمن فهو من أفضل المجتمعات تجانسا.

3-المشكلة والحاجة للبحث :-

اختلاف وجهات النظر حول تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدراليه بين مؤيد ومعارض كون الجميع ينظروا إلى المشكلة وفق توجهاتهم الفكرية والسياسية الضيقة من غير تروي للنتائج السلبية المستقبلية واعتقاد البعض بأن العمل باللامركزية السياسية ستحل كل المشاكل التي يعانيها مجتمعنا اليمني المتجانس بينما المشكلة هي مشكلة إدارية بامتياز يمكن حلها بإتباع اللامركزية الإدارية وفق مفهومها الدستوري والقانوني .

لذلك فهذا البحث يهدف ابراز بعض سلبيات التقسيم الفيدرالي واقترح بعض الأفكار لمعالجة هذه المشكلة بشكل هادي ومتوازن .

4-منهج البحث :-

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي للمعلومات المتوفرة والتعليقات على مشروع تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية مستعينا بالأسس والمعايير المتفق عليها لدى فقها القانون وخبراء التقسيم الإداري الإقليمي وتحليل ومناقشة مخرجات الحوار الوطني المتعلقة ببناء الدولة ومقاصد التقسيم الفيدرالي .

5-خطة البحث :-

في دراستنا لموضوع تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية .

تم تقسيم البحث الى :

بحث تمهيدي وفصلين على النحو التالي :

المبحث التمهيدي :-

مفهوم وأهمية التقسيم الإداري وأهدافه :

الفصل الأول :- متطلبات إعداد تقسيم إداري إقليمي يحقق أهداف اللامركزية .

ينقسم هذا الفصل إلى الثلاثة المباحث التالية :-

المبحث الأول : تعليمات وضوابط الإعداد لتقسيم إداري اقليمي .

المبحث الثاني : أسس التقسيم الإداري الإقليمي .

المبحث الثالث: معايير التقسيم الإداري الإقليمي .

الفصل الثاني
تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية

تم تقسم هذا الفصل إلى الثلاثة المباحث التالية :

المبحث الأول :الأوضاع الاقتصادية والسياسية لليمن قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في28مارس2013م.

المبحث الثاني :الأوضاع الإدارية والاجتماعية قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في28مارس2013 .

المبحث الثالث : منطلقات تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدراليه .

الخاتمة :-

1-النتائج .

2-التوصيات

المبحث التمهيدي :

مفهوم وأهمية التقسيم الإداري الإقليمي وأهدافه :-

أولا :- مفهوم التقسيم الإداري الإقليمي:-

يطلق بعض فقهاء القانون على الأماكن المستهدفة للتقسيم الإداري بالجهات وهو مصطلح أداري وسياسي واقتصادي يقصد به تجزئة ارض الدولة أجزاء تتمتع بخصوصيات طبيعية وبشرية تجعل منها وحدات إدارية تميز كل منها عن الوحدات الأخرى المجاورة لها أو داخل مجموعة من الوحدات الإدارية التي ترتبط معها بروابط موضوعية أو قانونية .[1]

كما يقصد بالتقسيم الإداري الإقليمي تقسيم أراضي الدولة إلى أجزاء إدارية رئيسية وفرعية تسمى بأسماء مختلفة كإقليم أو وحدة إدارية أو مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو مديرية بموجب نص قانوني .

يتبع أجرى هذا التقسيم تعيين أو انتخاب هيئة إدارية من بين سكان ذلك الجزء من الأرض أو من غيرهم تتولى أدارة وتدبير شئون الوحدة الإدارية المحلية وفقاً للقوانين والأنظمة الصادرة من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية .

ويعد التقسيم الإداري من أهم العناصر التي تجعل الدولة قادرة على أدارة أراضيها وشؤون مجتمعها بطرق سهلة وميسره بحيث تتمكن السلطات الإدارية تأدية الخدمات وتوفير الاحتياجات

الضرورية للسكان بدون تداخل أو تعارض في الاختصاصات .

ويقوم التقسيم الإداري الإقليمي بتحديد النطاق الجغرافي لكل جزاء أو وحدة إدارية تحديداً دقيقاً يزيل تنازع الاختصاصات والمسئوليات التي قد تنشأ بين الوحدات الإدارية المتجاورة ويبين مدى قابلية الأقاليم لقيام مشاريع تنموية اقتصاديه .

وبما ان التقسيم الإداري عنصر مهم لقيام نظام الإدارة المحلية كونه عملية تنظيمية فنية وقانونية يقوم بها مختصون في المجالات ذات العلاقة بالتقسيم الإداري فانه من الأهمية بمكان ان يزود القائمين بإعداده بالبيانات والمعلومات الدقيقة والواضحة .[2]

ولبيان مكانة التقسيم الإداري يجدر بنا ان نبين الآتي :-

ثانيا :- أهمية التقسيم الإداري الإقليمي :-

يعتبر التقسيم الإداري من المواضيع الهامة في كل المجتمعات البدائية والحضرية إذ أن تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية متناسقة محددة المعالم والحدود الإدارية ليس بالأمر السهل لما سيترتب علية من نتائج هامة بالنسبة للمجتمعات المحلية إذ ينبغي أن يرعى عند أجراء التقسيم الإداري الإقليمي الظروف السكانية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية فقبل إجراء أي تقسيم إداري لابد من التروي وإعداد البحوث والدراسات الميدانية لمعرفة حجم السكان و الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية وجميع المعلومات والبيانات عن كل عامل من هذه العوامل باعتباره عملية تنظيمية وفنية وقانونية وتنموية يترتب عليه نتائج مهمة بالنسبة لفشل أو نجاح الوحدات المحلية في تنفيذ مهامها وصلاحيتها .[3]

لذلك فان كل الدول أي كان نوعها بسيطة او مركبة تأخذ بمبدأ المركزية أو بمبدأ اللامركزية الإدارية والمالية تعطي التقسيم الإداري أهمية كبيرة باعتباره عنصرا رئيسيا لقيام أي دولة منذ نشأتها.

وانطلاقاً من هذه الأهمية الكبرى فان الدساتير والقوانين توجب على القائمين بإعداد التقسيم الإداري أعداد دراسات علمية لجمله من العوامل والمحددات تستهدف ترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية والنماء الاقتصادي والأمن والسلام الاجتماعي[4].

ثالثا :-أهداف التقسيم الإداري الاقليمي:-

يسعى التقسيم الإداري لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :-

1. تحديد النطاق الجغرافي للوحدة الإدارية إذ بدون تحديد النطاق المكاني للوحدة الإدارية لن تستطيع التشكيلات الإدارية الإيفاء بالمهام والواجبات المحددة لها والقضاء على التداخل بين الأقاليم والوحدات الإدارية .
2. تحديد الحجم الأمثل للوحدات الإدارية المكونة للأقاليم والمحافظات والتجمعات السكانية

للمديرية .

3. تحديد التشكيلات الإدارية والعسكرية والأمنية والخدمية اللازمة لتسيير إعمال الوحدة الإدارية وتسهيل معاملات المواطنين وتقديم الخدمات والاحتياجات المطلوبة لمجتمع الوحدات الإداري وتحقيق كفائة انفاذ القانون.
4. تقريب الهيئات والمؤسسات الإدارية والخدمية وتجنيب المواطنين مشقة الانتقال للحصول على الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها.
5. تحقيق عدالة توزيع الخدمات والمشروعات الاقتصادية والتنموية بين الأقاليم والوحدات الإدارية الكبرى والصغرى .
6. الحد من المركزية الشديدة من خلال توزيع السلطة والاختصاصات بين السلطتين المحلية والمركزية .
7. يهدف التقسيم الإداري من تحديد النطاق الجغرافي للوحدات الإدارية الكبرى والصغرى تمكين القائمين عليه تقدير التشكيلات الإدارية والعسكرية والأمنية اللازمة لضمان الاستقرار الإداري والأمني وتحقيق السيطرة الأمنية والعسكرية لتحقيق كفائه إنفاذ القانون.
8. القدرة على الفصل بين الخدمات المقدمة من قبل الأقاليم والمقدمة من قبل السلطة المركزية لتمكين السلطة الرقابية من معرفة مدى الإيفاء بها .

الفصل الأول
متطلبات أعداد تقسيم أداري إقليمي يحقق أهداف اللامركزية

المبحث الأول
تعليمات وضوابط أعداد تقسيم إداري إقليمي

من المستلزمات الأولية لأعداد تقسيم أداري سليم يلبي متطلبات التنمية الشاملة ويحقق الغايات المنشودة من العمل بمبد اللامركزية الإدارية والمالية وتوفير الخدمات والاحتياجات المطلوبة لجميع شرائح مجتمع الدولة ان يتم تشكيل لجنة أو فريق لأعداد التقسيم الإداري المراعي للتطورات الاجتماعية والاقتصادية ومسايرة الإصلاحات الإدارية والقانونيه بالإضافة إلى أهمية إصدار لائحة تعليمات خاصة تحدد وظائف لجان التقسيم الإداري وفقاً لأهم المعايير والضوابط العلمية نجملها فيما يلي:[5]

1 - يجب على لجان التقسيم الإداري ان تعمل على أن تكون علامات الحدود الجغرافية لكل ولاية أو إقليم أو المحافظة والمديرية من العلامات الطبيعية الثابتة مثل الجبال والأنهار والخلجان

والأودية ومجاري السيول المشهورة على مستوى الوحدة الإدارية .

2 - أن يكون مركز الولاية أو المحافظة في مدينة تتوسط المديريات المكونة للمحافظة أو للولاية وأن يكون مركز المديرية في مدينة متوسطة بين القرى والعزل التي تتكون منها المديرية .

3 - يجب الأخذ في الاعتبار بأن تكون المدينة التي يتم اختيارها عاصمة للدولة أو المحافظة أو المديرية قريبة إلى المحافظة أو المديرية أو القرى وأن تكون سهلة الاتصال حتى تسهل معاملة الناس .

4 - يجب أن لا يقل عدد سكان كل مديرية عن ثمانون ألف شخص وفي حالة استثنائية للضرورة يجوز أن يكون عدد السكان اقل من ذلك.

5 - يجب أن لا يزيد عدد مديريات كل محافظة عن خمسة عشر مديرية ولا تقل عن ثمان.

6 - يجب على لجان التقسيم الإداري الإقليمي أن تقوم بإعداد خرائط للتقسيم الإداري لكل ولاية أو محافظة ومديرية تبين الحدود الجغرافية للمحافظة والمديرية والعزل والقبل[5]. والقرى المكونة لكل محافظة ومديرية .

7 - أن تقوم كل الوزارات ذات العلاقة بتحديد عدد الموظفين اللازمين للتشكيلات الإدارية الازمه لمركز المحافظة والمديرية على ضوء الاحتياجات الفعلية لتسيير أعمال الخدمات العامة وحل مشاكل الناس .

8 - يشكل في كل محافظة قوة أمنية كافية لتحقيق السيطرة الأمنية وفقا للواقع الاجتماعي بحيث يختار لها مركز وسط بين المديريات المكونة لكل محافظة كما يجب تشكيل قوة كافية في كل مديرية أو مديريتين متجاورتين ، يختار لها موقع متوسط بين المديريتين مع عدد كافي للخدمات اليومية والقصد من أجراء التقسيمات الإدارية وفقاً لهذه المعاييرتحقيق التنمية وإحكام السيطرة على جميع المناطق المكونة لكل ولاية ومحافظه ومديريه من خلال وجود القوة العسكرية التي تتوسط المحافظات والمديريات، وكذلك تسهيل قضاء المعاملات المتعلقة بأمور الناس بحيث تكون التشكيلات الإدارية الخدمية والضبطية والقضائية على مقربة من المواطنين .

وفي الحقيقة فإنه بالتعمق في هذه المعايير يمكن القول أنها تتفق مع توصيات المؤتمر الدولي للإدارة المحلية الذي عقد في كوبنهاجن وكذلك المؤتمر العربي لخبراء الإدارة المحلية الذي عقد في القاهرة عام 1971م وما تلاها من ندوات ومؤتمرات محليه وإقليميه ودوليه. [6]

المبحث الثاني
أسس التقسيم الإداري الإقليمي

ان إجراء أي تقسيم إداري لدولة ما إلى أقاليم ووحدات ادارية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

1. ان يكون الإقليم قادر على استيعاب المشاريع التنموية والاقتصادية الكبيرة المتوقع إنشائها في الإقليم حتى يتمكن من توفير طلبات المجتمع المحلي الإقليمي .
2. ان تتوافر الكفاءات العاملة التقنية والفنية والتشغيلية القادرة على تنفيذ المشاريع المزمع إقامتها بالإقليم .
3. ان تتوفر للأقاليم وسائل الاتصال والتواصل مع الأقاليم الأخرى والمجتمعات المجاورة الداخلية والخارجية منافذ- بحرية -جوية - برية .
4. توافر العوامل المساعدة لنجاح التقسيم الإداري ومن ذلك عامل الوعي الثقافي والشعور بوحدة الإقليم ضمن الوحدة الوطنية.
5. توافر المصادر لتحصيل الموارد المالية القادرة على مواجهه النفقات على المشاريع الخدمية والتنموية المطلوبة للمجتمع المحلي .
6. يجب قبل إعداد تقسيم إداري سليم يحقق الأهداف المرسومة ان يسبق ذلك اعداد كامل لدراسات ميدانية تعدها لجنة مشكلة من أشخاص متخصصين قادرين على جمع المعلومات والبيانات الهامة اللازمة لإعداد تقسيم إداري يلبي متطلبات المجتمعات المحلية في كل الوحدات الإدارية على مستوى الأقاليم والوحدات الإدارية الكبرى والصغرى كالمحافظات والمديريات بحيث تشمل الدراسة المعدة من قبل اللجنة ما يلي :- [7]

أ - تحديد مستوى الوحدة الإدارية إقليم – محافظة – مديرية .... الخ .

ب- تحديد المساحة الجغرافية وعد الوحدات الإدارية الأصغر الدخل ضمن الإقليم (الحد الأعلى والحد الأدنى) .

ج –تحديد العامل الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والسكاني .

د - مستوى الأمن والاستقرار وسيادة القانون وترسيخ الوحدة الوطنية .

ه- تحديد النطاق الجغرافي الأولي لكل وحدة إدارية مبيناً في ذلك حدود كل وحدة إدارية بحيث تكون العلامات المحددة للنطاق الجغرافي علامات طبيعية مميزه مثل الجبال والأودية ومجاري السيول المشهورة على مستوى الوحدة الإدارية .

و- ان تبين الدراسة المقومات المطلوبة لتمكين الهيئة الإدارية للوحدة الإدارية تأدية مهامه مثل وجود المباني والأراضي المطلوبة لإنشاء المؤسسات والتشكيلات التي تتولى تسيير الشأن المحلي

وما يلزم لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ومصادر الموارد المالية .

ز- ان تراعي اللجان عند اقتراح مشروع تقسيم اداري اقليمي بان تكون الوحدات الإدارية متساوية من حيث المساحة الجغرافية لكل وحدة إدارية وكثافة سكانية.

ك- بعد تحديد النطاق الجغرافي لكل وحدة إدارية يجب ان تكون المدينة المقترحة مركز للوحدة الإدارية إقليم – محافظة – مديرية متوسطة بين الوحدات الإدارية والتجمعات السكانية المكونة للوحدة الإدارية بحيث تكون المسافة بين مركز الوحدة الإدارية وبين مراكز الوحدات الإدارية أو التجمعات السكانية المكونة للوحدة الإدارية متساوية .

ل- يجب ان يكون مركز الوحدة الإدارية سهل الاتصال حتى تسهل معاملة المواطنين بحيث تكون المسافة بين مركز الوحدة الإدارية وإقامة التجمعات السكانية مناسبة غير شاقة على الأشخاص يرعى في ذلك التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية مقياس ذلك مدى توافر وسائل المواصلات في المجتمعات الحضرية والريفية .

م- على مستوى المديرية التي لا تتوافر فيها وسائل الانتقال الآلية يجب ان تكون المسافة بين مركز الوحدة الإدارية والتجمع السكاني لا تزيد عن مسافة ثلاث ساعات مشيا على الأقدام .

ن - يجب ان تحدد الدارسة الحجم الأمثل لعدد السكان للوحدة الإدارية الكبرى والصغرى يبين فيها الحد الأعلى والأدنى يرعى في ذلك الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية .

ص -ان تشتمل الدراسة على عدد الوحدات الإدارية الأصغر المكونة للوحدة الإدارية الأكبر بحيث يحدد الحد الأعلى و الأدنى لكل وحدة إدارية .

ع - إعداد خرائط للتقسيم الإداري للوحدات الإدارية الصغرى والكبرى تبين الحدود الجغرافية للوحدة الإدارية ومركزها الرئيسي .

ف - ان تحدد الدارسة التشكيلات الإدارية المطلوب تكوينها في كل وحدة إدارية والموظفين العاملين اللازمين لكل تشكيل إداري بحسب الاحتياجات الفعلية لتسيير أعمال الخدمات الاجتماعية والتعليمة والصحية والاقتصاد والتنمية .

ص- ان تبين الدراسة المشاريع الاقتصادية والتنموية الممكن إقامتها في كل وحدة إدارية مع مراعاة العوامل الجغرافية والمناخية والجيولوجية وإمكانية توافر المواد الأولية لقيام المشاريع الصناعية والاقتصادية والتنموية .

المبحث الثالث
معايير التقسيم الإداري الإقليمي [8]

1. معيار التجانس :

هذا المعيار يقوم على أساس مراعاة الوضع والطبيعة الجغرافية والاجتماعية للسكان من حيث تجانس وعدم تجانس طبيعة الأقاليم وأفرادها دينا ولغة بحيث يتم الاعتراف بالوضع القائم وتقسيماته الجغرافية والاجتماعية تحقيقا لرغبات الساكنين الاحتفاظ بموروثاتهم الاجتماعية والتاريخية وعدم دمجها بجماعات أو وحدات أخرى غيرمتجانسة معها .

هذا المعيار يتم الرجوع إليه في المجتمعات الغيرمتجانسة اجتماعياً ودينيا وعرقيا في الغالب لا يتم الرجوع إلى هذا المعيار إلا في حالة التنافر الشديد بين مكونات مجتمع الدولة بحيث يصعب التالف فيما بينها وشعور فئة بالتمييز عن بقية الفئات الأخرى .

وقيل عن هذا المعيار انه يتميز بواقعيته لملائمة للواقع الاجتماعي الغيرمتجانس والروابط الإنسانية التي تشكلت عبر الحقب الزمنية التي يشعر أفرادها بالانتماء الروحي لها و لاكن هذا المعيار نعت بأنه من العوامل التي تعزز الفرقة والتميز بين مكونات إفراد المجتمع وفئاته الذي قد يؤدي في النهاية إلى تفكك جسم الدولة إلى كيانات صغيره لاشك ستكون ضعيفة . [9]

2. المعيار الكمي :

يتم وفقا لهذا المعيار تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متساوية من حيث الحجم الجغرافي وكثافة السكان وهذا المعيار نقيض لمعيار التجانس اذ لا ينظر فيه إلى التجانس المجتمعي والجغرافي أو عدمه فهو يسعى للقضاء على التمييز السكاني والجغرافي ولا يرعى الخصائص التي تم مراعاتها في المعيار السابق .

فهو يقوم على المساواة بين جميع الأقاليم وتذوب الفوارق والمميزات المجتمعية بحيث يجعل من التقسيم الإداري وسيلة لتحقيق الاندماج المجتمعي والتخلص من نعرات التميز وسلبياتها إلا انه في حقيقة الأمر لا يقضي على شعور أفراد المجتمع بالخصائص الاجتماعية الموروثة عبر المراحل التاريخية بل انه قد يزيد من حدة الانشداد إليها أذا وجدت العوامل المؤثرة لذلك الاشتداد وعلى وجه الخصوص في المجتمعات النامية التي تحكمها نظم إدارية تسيطر عليها البيروقراطية المستهجنة والنزعة القبلية المناطقية والمذهبية والجهوية فقد تؤدي هذا العوامل إلى تذكر الموروثات التاريخية فيسبب ذلك نشوء اضطرابات داخل كل إقليم من أقاليم الدولة لعدم الانسجام المجتمعي وعلى وجه الخصوص أذا كان مجتمع الأقاليم غيرمتجانس عرقيا ودينا ولغويا لان التقسيم الكمي لا يراعي هذه الاعتبارات وإنما يرعى المساواة بالمساحة الجغرافية والكثافة السكانية فقط ولا يراعي قيام وحدات

إدارية ومجتمعية متماسكة عرقيا ولغويا ودينيا تضمن والا أفراد المجتمع وتماسكه وهذا الأسلوب من أساليب التقسيم الإداري يلائم إلى حد ما المجتمعات المتجانسة تجانسا كليا ولا يلائم المجتمعات الغير متجانسة.

3. المعيار الوظيفي :- [10]

ترتكز فكرة هذا المعيار على أساس مبدأ التخصص الوظيفي فيه تقسم الوحدات الإدارية للدولة إلى وحدات إدارية متخصصة بحيث تتولى كل وحدة إدارية تقديم عينة أو مجموعة من الخدمات المتجانسة بحيث تتولى وحدة إدارية القيام بالخدمات الصحية العامة وتتولى وحداة إدارية اخرى تقديم خدمات المواصلات والبريد ووحدة إدارية أخرى تتخصص بالتعليم....الخ .

ويتميز هذا المعيار بأنه يراعي الجانب الاقتصادي بحيث يتم تجميع الموارد المالية والقدرات والكفاءات للمجالات المختلفة في وعاء واحد به تقام المشاريع الخدمية الكبرى التي تقدم الخدمة بأفضل السبل لجميع أفراد المجتمعات المحلية والإقليمية على مستوى الدولة فهو يرعى الظروف الاقتصادية للدولة. [11]

ويوجه إلى هذا المعيار انه وان كان يرعى الجانب الاقتصادي للدولة إلا انه يثقل على المجتمعات المحلية لأنه مكلف من الناحية المالية اذ يحتاج المستفيد لصرف نفقات وتسخير جهد ووقت حتى يستفيد من الخدمات التي تقدمها الوحدات الإدارية التخصصية وهذا يتناقض مع اللامركزية الإدارية والمالية لان أهم أهداف الانتقال من المركزية إلى اللامركزية الإدارية والمالية تخفيف الأعباء على المستفيد من الخدمة وتقريبها من مقر إقامته والقضاء على البيروقراطية المستنهجه التي ظهرت في المركزية الإدارية لذلك فهذا المعيار يمكن ان يكون صالحا للامركزية المرفقيه أكثر من صلاحيته للامركزية الإقليمية . [12]

الفصل الثاني
تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية

المبحث الأول
الأوضاع الاقتصادية والسياسية لليمن قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في28مارس2013م

بما ان التقسيم الإداري الإقليمي عمل تنموي اقتصادي اتصف في المراحل السابقة لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني بالتذبذب بين النمو والانكماش حيث وصف الاقتصاد في الجمهورية اليمنية قبل وأثناء مؤتمر الحوار الوطني بأنه اقتصاداً هشاً من وجهه نظر البنك وصندوق النقد الدوليين

لاعتماده على الزراعة والمعونات والقروض الخارجية حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين حيث بدأت الجمهورية العربية اليمنية في ذلك الوقت باستغلال الثروة النفطية من حقول النفط بمحافظة مأرب بالإضافة إلى استمرار تدفق المعونات والمنح و القروض الخارجية في الوقت الذي كانت الجمهورية العربية اليمنية تشهد استقرارا امنيا وسياسيا واجتماعيا انعكس ذلك التطور النوعي في المجال الاقتصادي على النشاط الصناعي بظهور بعض الصناعات التحويلية للقطاع الخاص وبعض الأنشطة الصناعية الحكومية كصناعة الاسمنت والغزل والنسيج فكان للاستقرار الاقتصادي والأمني دورا مشجعا للدخول في هذا المجال وإنشاء تلك المصانع [13]

وفي نفس الوقت كان لتحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج دور كبير في دعم الاقتصاد اليمني .

كل هذه العوامل ساعدت على أحداث تنمية في المجال الصناعي والتجاري والإنشاءات التي أوجدت العديد من فرص العمل وبالتالي تعددت دخول الأفراد والمؤسسات التنموية الخاصة والعامة ورفدت خزينة الدولة بموارد ساعدت في انتعاش الاقتصاد الوطني وأحداث تنمية متواضعة تمثلت بإنشاء جزاء كبير من البنية التحتية في المجال الثقافي والتعليمي بإنشاء المدارس بمختلف مناطق اليمن وإنشاء الجامعات الحكومية وتأهيل الكادر التعليمي على كل المستويات حتى وصلت اليمن إلى الاكتفاء الذاتي وحدث تنميه في المجالات الصحية والإنشاءات والطرق والجسور والموارد المائية والاتصالات .

وفي المحافظات الجنوبية والشرقية المسماة في ذلك الوقت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان اقتصادها هو الأخر هشاً فلم يترك الاستعمار البريطاني أي مظهر من مظاهر الاقتصاد سواء مصفاة عدن الذي واجه حرباً من قبل الدول الغربية ومن لف لفهم مثل دول الخليج العربي حتى أصيب بالشلل بسبب إتباع حكومة الجنوب الأسلوب الاشتراكي في نظام الحكم الإداري والاقتصادي والسياسي الذي كان سبباً لهروب الرأس المال الوطني إلى السعودية ودول الخليج مما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي والتجاري وكانت الهجرة إلى دول الجوار موقوفة إلا عبر المحافظات الشمالية وباسمها . [14]

كل ذلك أدى إلى شلل الاقتصاد شللاً كاملاً وكانت الحكومة في الجنوب تعتمد على المعونات أو المنح أو القروض المقدمة من الدول الاشتراكية فقط سبب ذلك أحراجاً كبيراً للنظام القائم في الجنوب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الذي بدورة أدى إلى انقطاع المعونات والمنح والقروض من هذه الدول في الوقت الذي كانت علاقة الجنوب مع دول الخليج العربي ليست كما هو الحال مع الشمال .

بعد إعلان أعادة الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م تم دمج النظامين الشمالي والجنوبي بنظام أداري واقتصادي وسياسي واحد رافق هذا العمل الوحدوي حدوث حرب الخليج باحتلال العراق للكويت وكانت اليمن في ذلك الحين تعيش نشوتها الوحدوية في الوقت

الذي كان الرضاء بوحدة اليمن منعدمة من قبل بعض الأنظمة في مقدمتها دول الخليج العربي التي اغتاظت من موقف اليمن في مجلس الأمن الدولي حين كان عضو فيه بمعارضته لقرار الحرب على العراق من منطلق ان اللازم أولا ان تعمل الدول العربية على إخراج العراق من الكويت بالطرق السلمية في الوقت الذي قد اتخذ قرار الحرب قبل انعقاد مجلس الأمن الدولي .

وترتب على ذلك قطع المعونات والقروض والتسهيلات التي كانت تمنح لليمن ومضايقة المغتربين اليمنيين بدول الخليج العربي وعاد منهم أكثر من مليوني مغترب فتراكمت الأعباء على النظام الوحدوي الأعباء المترتبة على دمج الناظمين والأعباء المترتبة على عودة المغتربين وانقطاع المساعدات والقروض الخارجية وبالذات من دول الخليج وازداد الحنق الأمريكي الغربي والخليجي[15]

أدى ذلك لتراجع الاقتصاد اليمني تراجعا كبيراً وأزداد التدهور الاقتصادي أكثر عام 1993م واستمر إلى عام 1997 حينها بداء التحسن في الاقتصاد اليمني حيث شهدت اليمن استقرارا سياسيا وبدأت شركات استخراج النفط بالتوافد إلى اليمن وإعلان التوقيع على عدد من الاتفاقيات ونشطت الشركات باستخراج النفط فأعاد الاقتصاد نشاطه وحيويته بوتيرة عالية وشهدت الجمهورية اليمنية تنمية مرموقة على مستوى جميع محافظات الجمهورية الشمالية والجنوبية إلى عام 2006م حينما ظهر التنافس الحزبي الحاد وكان للأيادي الخارجية دور كبيرا في إشعاله وتحويل النشاط الحزبي من نشاط بناء وتطوير إلى نشاط هدم من خلال الكيد السياسي والاجتماعي على المستوى الداخلي والخارجي استغل الخارج التنافر القائم بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للتدخل بالشئون الداخلية للأحزاب والشأن العام لليمن واستطاع بأساليبه الماكرة والذكية تأجيج الخلاف وتوسيع الهوة بين الأحزاب وحشر منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية في المعمعة السياسية والشحن المذهبي الذي لم يعتاده اليمن بشطريه إلا منذ بدأ التدخل الإقليمي وغلى وجه التحديد التدخل السعودي في الشأن الداخلي وظهور اللجنة الخاصة التي دفعت بضعفاء النفوس للأنحنى للرغبات السعودية.

وبسبب المكايدة السياسية الذي شمل جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اشتد التنافس والكيد في جميع المرافق التعليمة والإدارية حتى وصل إلى البرلمان الذي جعله غيرقادر على تقدير المصالح العليا للبلاد خوفاً من الكيد السياسي تمثل في عدم التروي والدراسة المتأنية لموضوع اتفاقية الشراكة الموقعة بين اليمن وشركة هنت الأمريكية بعد ان انتهت مدة امتياز عمل الشركة وعدم تجديد الاتفاقية .[16]

هذا الأمر كان له أبعاده السياسية والاقتصادية ليس على العلاقة بين اليمن وشركة هنت اذ ترك أثره على علاقة اليمن بالحكومة الأمريكية وشركات البترول الأخرى تبين ذلك من خلال تراجع نشاط شركات التنقيب عن النفط وظهور النشاط التخريبي للمشاريع الاقتصادية منها تفجير أنابيب النفط والغاز المصدر من مأرب وتفجير أبراج الكهرباء كل ذلك كان سبباً لتعطيل الاستفادة التامة منها .

وكان هذا الموقف مدخلا للتداخل الخارجي و إشعال وتعميق الانقسام الداخلي من خلال التقرب إلى جميع الأطراف وتأييد كل طرق في مواقفه وهم في حقيقة الأمر يقومون بجمع معلومات تساعد على زيادة الهوة بين الأطراف ودعت لعقد مؤتمر المانحين بلندن عام 2006م الذي طلب من الحكومة خطط تنمية ليتم تغطية نفقاتها من قبل المانحين وبعد الحصول على معلومات دقيقة عن الوضع الاقتصادي لليمن اقر المؤتمر احتياج التنمية في اليمن لستة مليار دولار لإنقاذ اليمن من ان تكون دولة فاشلة وبذلك دخل مصطلح الدولة الفاشلة إلى قاموس الكيد السياسي .

ونشط الإعلام المعادي ترويج هذه المصطلح وغيرة من المصطلحات التي درب عليها عدد من الناشطين تحت ستار منظمات المجتمع المدني و ضخت مبالغ كبيرة من الأموال بغرض هدم كلما هو قائم ولم يتم الإيفاء بالوعود التي أعلنت في المؤتمر بل زاد التحريض على الاضطرابات للوصول إلى الهدف المرسوم وإعلان اليمن دوله فاشلة .

واستطيع القول ان كل الأحزاب قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدم وتدمير كل ما تم انجازه خلال الفترة من عام 1962م وحتى عام2012م في كل المجالات الإدارية والاقتصادية والتنموية وتشجيع الفساد الإداري والمالي والسياسي فكل الأحزاب الحاكمة والمعارضة كانت شريكة في أدارة أنشطة الدولة المختلفة حيث كان أعضائها كأفراد يديرون جميع مرافق الدولة المختلفة حتى عام 2011م العام الذي ظهر فيه مصطلح الربيع العربي .

في هذا الربيع دعت أحزاب اللقاء المشترك على لسان احد قادة احزاب اللقاء المشترك لا داعي لذكر اسمه (اذكروا محاسن موتاكم)الذي قال بأنه حان الوقت لتدمير كل ما بناة النظام وكذلك التحريض من قبل بعض من يطلق عليهم الدعاة والمصلحين من أمثال طارق السويدان (كويتي الاصل)الذي أشهر عداه لليمن وطلب من الغاضبين اليمنيين تدمير ما بنوه بأيديهم جميعا والتي هي ملك لجميع اليمنيين وليست ملك لأي نظام حاكم بحجة ان تلك المنجزات تدعم النظام و بعد إسقاط النظام سيتم أعادة ما دمر لاحظوا تناقض هذا الرجل عند ما كان يوجه حديثه للغاضبين البحرينيين يناديهم بعدم تدمير ممتلكاتهم فما بني في البحرين ملك البحرينيين وما بني في اليمن ملك لأعداء الأمة العربية والإسلامية من وجه نظره الخبيثة الله المستعان من هذا00؟ وقد انجر وراء هذه الدعوات الهدامة عدد من الغاضبين على الأوضاع التي لم تكن بسبب النظام القائم وقت الاحتجاجات فحسب بل كانت تراكمية حيث كانوا من ركبوا الموجه هم الإدارة الفعلية قبل وبعد الاحتجاجات ومن لم يغادر اليمن بعد العدوان السعودي على اليمن لا يزالوا يديروا بعض المؤسسات الهامة .

واستمر من خدع من الشباب الغاضب بترديد مقولات نهدم وبعد ذلك نعيد البناء وبالفعل بدأت المواجهة التدميرية بين النظام القائم والمعارضة وخرجت المعارضة الى الساحات حتى أولئك الذين كانوا يديروا مرافق الدولة وكان لهم دور كبير في الماضي بهدم البناء الإداري والقانوني والاقتصادي وإشاعة الفساد بمختلف أنواعه .[17]

واشتد الصراع حتى وصل إلى المواجهة المسلحة في عام 2011 م واشتد الصراع والانتقام المتبادل بحيث تحولت المرافق العامة الاقتصادية والإدارية والتعليمية والعسكرية إلى أداة تخدم أهداف الأطراف المتصارعة وعدم التفريق بين النظام والدولة والشعب والأفراد وتحت شعار يسقط النظام كان يتم تدمير مؤسسات الدولة ومرافقها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وكل مقومات المجتمع وكأنها ملك شخصي لرئيس النظام الذي أعلن استعداده للتخلي عن السلطة من غير حاجة لتدميركلما بني إلا ان الوهم المعزز بتحريض الخارج للمعارضة دفع بالمعارضة إلى عدم القبول لانتقال السلمي للسلطة والاستمرار بإحداث العنف والاضطرابات شاعرين بان تقديم التنازلات مقدمة لانهيار النظام القائم واستمرت الاضطرابات وما حصل من اعتداء على مسجد الرئاسة إلا جزء من الانتقام بالمشاركة أو الرضى بالتنفيذ من قبل جهة خارجية في الوقت الذي يشهد الاقتصاد والنظام الإداري انهيارات متتالية وعدم الاهتمام والشعور الوطني من جميع أطراف النزاع بان انهيار النظام العام وانتقال السلطة بصورة فوضوية وعشوائية سيسبب كوارث على الجميع الذي بالسلطة والذي بالمعارضة وعلى الشعب كاملاً فحاول النظام القائم بنقل السلطة بطريقة سلسة وسليمة وسلم الرئيس علي عبد الله صالح السلطة لنائبة بانتخابات توافقية وشكلية وتم تشكيل حكومة برئاسة المعارضة وكانت لا تحمل إي مشروع إصلاح للأوضاع الاقتصادية والسياسية مما دل على ان مشروع المعارضة كان يقتصر على نقل السلطة إلى المعارضة من غير اكتراث للأوضاع الاقتصادية والسياسية المستقبلية.

المبحث الثاني

الأوضاع الاجتماعية والإدارية لليمن قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في 28مارس2013م

أولا :- الأوضاع الاجتماعية :-[18]

ورث اليمن عادات وتقاليد اجتماعية قديمة تعود إلى عصور ما قبل الميلاد حيث كان اليمنيون يعدونها من الثوابت التي تحكم سلوكهم وعلاقتهم الاجتماعية فقد كان اليمنيون في القدم ينظرون إلى الكهنة نظرة خاصة بإعطائهم مكانة خاصة من حيث التقدير والاحترام باعتبارهم يمثلون السلطة الدينية وتوارثت الأجيال المتعاقبة هذا الموروث بإعطاء بعض شرائح المجتمع مكانة في التقدير والاحترام واستمر هذا التقدير إلى وقت قريب حين بداء تصنيف وتوصيف شرائح المجتمع وتقسيمها إلى طبقات يعتقد بعض المؤرخين ان هذا التصنيف ظهر بعد الإسلام قد يكون إثناء الخلافة العباسية حيث يبدو من ترتيب طبقات المجتمع الذي يجعل المرتبة الأولى تظم من يتصفون بالعلم و بقربهم من الرسول الكريم محمد علية أفضل الصلاة والتسليم والمراتب الأخرى بحسب الموقع الاجتماعي لكل فئة من فات المجتمع لما عرف عن اليمنيين الاشتداد القبلي قبل الإسلام .

وكان اليمنيون قد تخلوا عن الولاء للقبيلة وانتقل ولائهم لرسول الله محمد وولاته الذي عينهم لنشر الإسلام وإدارة اليمن إلا أنهم عادوا للإنشداد القبلي منتصف الخلافة العباسية .

وقد رتبت الطبقات الاجتماعية في اليمن أواخر الخلافة العباسية والفاطمية وبعدها الإمبراطورية العثمانية على النحو التالي :-

الطبقة الأولى : وتشمل السادة والقضاة وكانت شهرتهم التدين والعلم وفصل الخصومات بطرق شرعية وعرفية وكانت تتبوءا هذه المكانة لاعتقاد السادة بان هذه المكانة منصوص عليها بشرع الله لقرابتهم من رسول الله إما القضاة فقد وصلوا إلى هذه الدرجة لمكانتهم العلمية وقدرتهم على إدارة المجتمع والفصل في الخصومات وفقاً للشريعة الإسلامية وكانوا معفين من القتال ومن التكاليف الأخرى .

الطبقة الثانية : وتشمل شيوخ القبائل الذين كان لهم السطوة والسيطرة على بقية أفراد المجتمع وكانوا يتولون قيادة القوة المحاربة التي تحمي القبيلة وتساعد الدولة وكان يطلق عليهم لقب نقيب حيث كانوا يعينوا قادة الجيوش وعرايف التشكيلات العسكرية .

الطبقة الثالثة : القبائل التي تعمل بالزراعة ورعي الماشية ومن هذه الطبقة تتكون الجيوش والمقاتلين الذين يحموا القبيلة ويسندوا الدولة وينفذوا أوامرها.

الطبقة الرابعة : وتشمل من يمتهن النجارة والحدادة والتجارة والخياطة وكان يطلق عليهم لقب القرو وغير معفين من القتال .

الطبقة الخامسة : وتشمل أصحاب المهن الحرة الأخرى وهذه الطبقة جرت العادات والتقاليد على إعفائهم من القتال والالتحاق بالتشكيلات القتالية ولا يعتدا عليهم في الحروب كما هو الحال مع الطبقة الأولى وعلى الرغم من اندثار هذا الموروث في صدر الإسلام إلا انه في السنوات الأخيرة يعتقد أنها عادت عندما ساءت الأوضاع وتفككت الدولة الإسلامية الكبرى في عهد الخلافة العباسة واختل الأمن والاستقرار بوجود عدد من الدويلات في اليمن مما أدى للرجوع إلى ذات الاشتداد القبلي عند أجرى تقسيم أداري فقد كانت اغلب القبل ذات الانشداد القبلي تكون مديرية واحدة مهما كبرت واستمر هذا التأثير حتى وقتنا الحاضر فمثلا مديرية نهم مديرية واسعة ولكنها ضلت متمسكة باسمها ومديرية واحدة وكذلك بني مطر وبني حشيش والحداء وحراز وغيرها بخلاف المناطق التي الاشتداد القبلي فيها ضعيف مثل النادرة تشمل قبيلة عمار وجزاء من العود وجز من الشعر وكذلك رداع ونجد الجماعي.

وعلى رغم من ذوبان التقسيم الطبقي المذكور بعد الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962م و 14 أكتوبر 1963م إلا ان بعض ظواهر الاشتداد للتقسيم الطبقي السابق قد ظهرت منذ بداية القرن الواحد والعشرين الذي فيه ظهرت ثلاث فئات تتصارع على الحكم وتدعي أحقيتها وحدها وهي :

الفئة الأولى :- السادة الذين يسعون للانفراد بالسلطة معتقدين بان الحق لهم شرعاً وديناً والحروب الستة دليل ذلك .[19]

الفئة الثانية :-المشايخ الذين يدعون أحقيتهم بالحكم من غيرهم بحكم مكانتهم التاريخية في المجتمع باعتبارهم كبار القوم ولا تحق لغيرهم حتى وصل بهم الأمر لنفي يمنية الفئة الأولى ويشجعهم على التمسك بهذا الادعاء قدرتهم على إحياء النزعة القبلية وتأليب القبائل ضد ما لا يتوافق مع رغباتهم حتى ولو كان في مصلحة القبيلة كما حصل إثناء تعديل التقسيم الإداري باستحداث محافظة جديدة تسمى محافظة خمر فقد لاقى هذا المشروع مقاومه كبير من قبل كبار القوم في المنطقة آنذاك مما دفع المشرع للعدول وجعل عمران مركز واسم للمحافظة.

الفئة الثالثة :-وتظم الضباط والرأس المال الوطني الذين يقولون ان التاريخ يتغير ويتغير معه كل الموروثات فالإفراد والأسر لا تختلف عن الإمبراطوريات والدول فقد انتهت إمبراطوريات ودول وظهرت مكانها أنظمة جديدة يقودها أشخاص جدد ظهروا في المجتمعات من خلال ما يقدمونه للمجتمع في شتى المجالات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والسياسية والوصول إلى الحكم هو حق من الحقوق السياسة للإفراد المنصوص عليه بالدساتير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

وقد استغل هذا الموروث الاجتماعي استغلالا سيئاً ابتداء من عام 1994م مروراً بالأعوام 2004 و2006 و 2011 و2014م خلال هذه الوقفات تعمق الخلاف بين الفئات الثلاث السابقة واستخدمت الأحزاب والحركات السياسية الموجودة بالساحة اليمنية لتغطية مخرجاتها وأهدافها والنفوذ الخارجي يراقب ويجمع المعلومات اللازمة لتعميق الخلاف من خلال التقرب من جميع الأطراف وسرب اقتراح عقد مؤتمر يمثل جميع شرائح المجتمع اليمني .

وعقد مؤتمر الحوار الوطني بالعاصمة صنعاء في 28مارس2013م ضم ما يقارب(656) عضواً وما يزيد عن (150) خبيراً أجنبيا تمكن هؤلاء الخبراء من وضع مسودة مخرجات الحوار الوطني متضمناً العديد من القنابل الموقوتة لتفجير الصراع كان أخرها مشروع تقسيم اليمن سته اقاليم بأسلوب هزيل فكان القشة التي قصمت ظهر البعير

ثانيا :- الأوضاع الإدارية :-

لاستعراض الأوضاع الإدارية قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في 28مارس2013م يجدر بنا ان نشير إلى العوامل المسببة للتدهور الإداري الذي حل في اليمن دفع لاقتراح تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية .

فمن المعروف ان اليمن قبل قيام الثورة اليمنية 26سبتمبر1962م لم ترث نظام أداري منفتح يحاكي المستقبل ويتطلع إلى أحداث تنظيم أداري متطور يستقبل النهضة الصناعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها العالم .

فقد عمدت الدول الرجعية والاستعمارية إدخال اليمن في حروب وصراعات كلما خرجت من حرب دخلت في حرب أخرى وكأن اليمن مكتوب عليه أن يضل بصراعات وحروب دائمة.

لذلك انصرفت الجهود لمعالجة الصراعات على حساب التنظيم الإداري الذي يعد البوتقة التي تتجمع فيها كل الجهود والاختراعات وتنظيمها بقوالب وخطط منتظمة تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية والدفاعية والأمنية فبدلا من الاهتمام بهذا المحور الهام وتكوين نظام أداري يساير التطور ويؤسس لمراحل قادمة باستقطاب وتأهيل كوادر كفئة وقوية وتوزيعها على المرافق العامة توزيعا تخصصيا وفق ضوابط إدارية وقانونية متبعة وعدم تجاوزها بأي حال من الأحوال .

لذلك كان بناء الجهاز الإداري التنفيذي للدولة عشوائياً خاضع للأمزجة والطموحات الشخصية وتجاهل المعايير والضوابط القانونية والعلمية والتخصصية حيث تركت جانبا وحل محلها معايير فئوية وعصبوية [20]

وعلى الرغم من اشتراك كل الفئات الحزبية والعصبوية في أدارة الدولة ولم توضع أي حواجز أمام أي فئة منذ قيام ثورة 26 من سبتمبر على مستوى اليمن بشطريه فقد أدى استقلال الشطر الجنوبي في 30 نوفمبر 1967م إلى نشوء نظامين في الشمال والجنوب وبداء اليمن يشهد نشاط حزبي كما يقال تحت الطاولة واستخدمت الإدارة أداة من أدوات الاستقطاب الحزبي ولأن النخب التي تنشط سياسياً جميعها كانت تتبوءا مناصب بأجهزة الدولة وكان التوظيف يستغل للاستقطاب الحزبي بطرق غير معلنة في المحافظات الشمالية لعدم وجود حزب حاكم معلن عنة. أما المحافظات الجنوبية فقد أعلنت عن قيام تنظيم سياسي حزبي واحد منذ إعلان الاستقلال وهو تنظيم الجبهة القومية التي تحولت فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي اليمني وكان يشترط في القيادات الإدارية انتمائها للحزب أو موالية له بغض النظر عن التخصص الإداري والعلمي .

وفي المحافظات الشمالية ظهر الاستقطاب الحزبي العصبوي من عام 1968م حيث أعلن عن أنشاء المؤتمر الشعبي العام الذي ضم في عضويته جميع التنظيمات السياسية والحزبية كأشخاص بصفتهم أعضاء في المؤتمر الشعبي العام كما كان الوضع في الحزب الاشتراكي فقد ضم النشطاء السياسيين أعضاء فيه واستمرت الأوضاع على هذه الحالة حتى عام 1990م بإعلان إعادة الوحدة اليمنية في 22 مايو التي اقترنت بالديمقراطية والتعدد الحزبي وبذلك أعلن السماح بتكوين الأحزاب وأنسلخ من الحزبيين القائمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي من كان لهم أحزاب تعمل تحت الطاولة وأعلنوا علا نية أحزابهم فظهر التجمع اليمني للإصلاح وإعلان إشهار الأحزاب الناصرية والبعثيه والتي كانت نشاطاتها سرا وظهرت أحزاب أخرى وجميع تلك الأحزاب كانت منخرطة في الجهاز الإداري للدولة .

وبعد انتخابات 1993م بدأ التنافس والتنافر بين الأحزاب وتدخلت الأيادي الخفية الداخلية والخارجية لتعميق الخلاف وزرع الشكوك وعدم الثقة بين الأحزاب فد خلت الأحزاب بأتلافات حكومية من غير ضوابط تحيد الوظيفة العامة حتى ان الأحزاب الكبيرة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح لم تنادي بتحييد مؤسسات الدولة والوظيفة العامة .

ولأن هذه الأحزاب الثلاثة مضاف إليها الناصريون والبعثيون كانوا مشاركين في أدارة الدولة في كل المستويات فقد سخروا الوظيفة العامة لتحقيق الأهداف الحزبية حتى وصل بأحزاب المعارضة لهدم النظام الإداري والقانوني وأعلنوا احتجاجاتهم عام 2011م بمقولة يسقط النظام وأعلن بعض قياداتهم تدميركلما بني وسيتم أعادة البناء فيما بعد وحدث التهديم المادي والإداري لبعض المنجزات بما فيها الجوانب الإدارية وكان الهدم أكثر فعالية منذعام2011الى2014 تحت شعار الهيكلة والتي كانت عبارة عن جدولة التهديم بحيث وصل الأمر الى إنهاء فعالية أجهزة الدولة .[21]

توج ذلك بمخرجات الحوار الوطني التي اعتبرت قنابل موقوتة وكان أخرها وثيقة تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية وما ورد في مشروع الدستور الفيدرالي.

المبحث الثالث
منطلقات تنظيم وتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم

أولا :- التنظيم الإداري المتبع أثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في28مارس2013

للوقوف على أسلوب التنظيم والتقسيم الإداري لليمن لم نضفر على وثيقة تحكي وجود أنظمة إدارية وقانونية تتعلق بتنظيم وتقسيم أنشطة الدولة إلى تقسيمات وتشكيلات إدارية على المستوى المركزي والمحلي قبل قيام الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962م و14 اكتوبر1963م .

اذ كانت اليمن تدار أدارة عرفية غير مقننة حيث إبقاء الإمام يحيى محمد حميد الدين على بعض التقسيمات الإدارية التي ورثها من الإدارة العثمانية عام 1918م.

وعلى وجه الخصوص التقسيم الإداري الذي أجرى علية بعض التعديلات المتعلقة بالسناجق فقد أطلق عليها اسم الويه فقسم الولاية إلى الويه وإلغاء السناجق من خلال جعل السنجاق الواحد لوائين أو ثلاثة وبقي أسلوب تقسيم اللواء إلى قضوات والقضوات إلى نواحي وحصر أدارة اللواء بنائب وحاكم اللواء ومجموعة من الجند .

وإدارة القضاء بعامل وحاكم القضاء وكذالك عامل وحاكم الناحية وجميعهم يعينهم الأمام ويستمدوا التعليمات والتوجيهات من الإمام مباشرة .

وكذالك في المحافظات الجنوبية كان التنظيم والتقسيم الإداري عرفي في جميع مناطق الجنوب حيث كانت سلطنات وأمارات كل سلطان يحكم سلطنته عرفيا عدا مدينة عدن التي وضع لها الانجليز قوانين وأنظمة مساوية لما كان مطبق بالهند واستمر الوضع حتى عام 1978م بعد رحيل البريطانيين واستقلال الجنوب صدرت قوانين وأنظمة تحدد أسلوب إدارة الشأن المحلي واستحداث المحافظات.[22]

وحتى عام 1990 استمرت الأوضاع تدار بسلاسة وأعلن قيام الجمهورية اليمنية بإعلان الوحدة في 22مايو وتم دمج التنظيم الإداري للمؤسسات المركزية ولم يتم أجراء تقسيم أداري متكامل وفق معايير وضوابط سليمة تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لشعور القائمين بلأمر ان أجراء

تقسيم أداري يحتاج لرويئه متأنية وتوفير متطلبات ضرورية من حيث القيام بأعداد دراسات وجمع معلومات كاملة عن الأوضاع الاقتصادية بالدرجة الأولى يليها بعض المعلومات والبيانات عن الأحوال والأنشطة الاقتصادية المتوفرة في كل مناطق اليمن وإمكانية قيام أنشطة أخرى في المستقبل وتحديد نوعيتها وكذلك جمع بيانات عن بقية الأنشطة التعليمية والصحية والأمنية وغيرها من الأنشطة المالية والخدمية المتوفرة والمطلوبة مستقبلا وكل ما يلزم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي وأعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالشأن المحلي .[23]

ومن عام 1993 بدأت المناقشة والجدل حول الأوضاع الإدارية وعقدت الندوات المتعلقة بإدارة الشأن المحلي وتباينت وجهات النظر حول الأسلوب الأمثل للإدارة المركزية والمحلية بظهور ثلاث اتجاهات [24]

الاتجاه الأول بان الأسلم هو أتباع أسلوب المركزية الإدارية في أدارة الشأن المحلي لعدة اعتبارات الاعتبار الأول ان الموارد المالية شحيحة والاحتياجات المجتمعة الخدمية والتنموية كثيرة جدا في كل محافظات الجمهورية وهو ما يستلزم حشد الإمكانيات والطاقات لتوفير الاحتياجات والخدمات المطلوبة وتوزيعها مركزيا لكسر الفجوة بين المحافظات وهذا يتحقق في ظل المركزية الإدارية .

الاتجاه الثاني ينادي بإتباع أسلوب اللامركزية الإدارية وهذا الاتجاه منقسم قسمين قسم ينادي بإتباع اللامركزية الإدارية واسعة الصلاحيات وقسم ينادي بإتباع أسلوب اللامركزية الإدارية والمالية كاملة الصلاحيات وتتالت النقاشات حول اللامركزية الإدارية إلى ان صدر القانون رقم 4 لسنة 2000م الذي حاول الجمع بين واسع الصلاحية وكامل الصلاحية من وجهة نظري انه افسد الرأيين ان لم يكن افسد مفهوم الامركزيه الاداريه لأنة اوجد نصوص قانونية متناقضة بحيث تعطل أسلوب اللامركزية الإدارية و وجدت ممارسة مشوهه للنظام اللامركزية الإدارية من خلال عدم وجود أداة إدارية قادرة على فهم اللامركزية الإدارية بأسلوبها القانوني المتعارف عليه عند فقهاء القانون .

ومن عام 2006م بداء الاتجاه الثالث بالظهور مناديا بإتباع أسلوب اللامركزية السياسية (الفيدرالية) من غير تمعن للنتائج المترتبة على إتباع هذا الأسلوب معتقدا بحسن نية أو بسوء نية ان هذا الأسلوب سيحل كل العقد والمشاكل الإدارية لان ما أوصل اليمن إلى هذه الحالة إلا المشاكل الإدارية والممارسة الغير مقننة والروتين الممل وان هذه المشاكل والبيروقراطية قد تمارس في الأسلوب الفيدرالي أيضا و كل ما يمكن ان يتحقق هو زيادة التكاليف و النفقات الجارية على حساب النفقات الخدمية والاستثمارية نتيجة لمضاعفة الكادر الإداري وتضخمه .

وتطورت الإحداث أكثر من عام 2011م بظهور مطالب أخرى أكثر إثارة منها القضية الجنوبية التي هي غامضة غير محدده معالمها حتى عند الصف الثاني من المناديين بها ما زاد التشكك حول هذا المطلب ظهور المناديين بإعادة دولة الجنوب .

كل ذلك ولد احتقان مجتمعي إلا ان هذا الاحتقان والدافع لا يصل إلى مرتبة دوافع و مبررات المطالبة بالفيدرالية وفق للمعايير والدوافع المتعارف عليها قانونا ومجتمعيا .

لان الدوافع للمطالبة بحكم ذاتي لإقليم من إقليم الدولة أو لقيام نظام فيدرالي يقتضي وجود موروث عقائدي واختلاف لغوي وديني وقومي واقتصادي ونظام حكم جمهوري أو وراثي.

كل هذه القضايا والاتجاهات كانت مثارة بقوة قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني مع حضور التدخل الخارجي بعمق في كل هذه القضايا ويدفعها بقوة وأثيرت هذه القضايا بشراهة بوسائل الإعلام المختلفة وفي مقدمتها الإعلام المعادي لليمن وتدخل الخارج بمقترح عقد مؤتمر الحوار الوطني ورتب له بجعله تظاهره أكثر منها مؤتمر يناقش القضايا المحورية المثارة حاليا وعقد المؤتمر في 28 مارس2013م وخرج بمصفوفة مخرجات الحوار الوطني ومن ضمنها تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية.

ثانياً :- أسلوب التنظيم والتقسيم الفيدرالي بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني :

كما سبق وان اشرنا في الفقرات السابقة ان مؤتمر الحوار الوطني المنعقد بصنعاء في 28مارس2013م لم يكن سواء تظاهره يهدف لتغطية الأهداف والخطط المرسومة للنتائج التي ستتمخض عن ما سمي بالربيع العربي كمقدمة لتنفيذ مخطط الفوضى الخلاقة التي نادت بها كوندلايزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق بجعل الوطن العربي كتل متصارعة تحكمها الفوضى الإدارية والسياسية والأمنية بذرائع مدونه بوثائق توصف بنتائج حوارات مجتمعية وهي في حقيقة الأمر ليست سوا خطط وضعت مسبقاً لتفتيت الوطن العربي خاليه من حلول للمشاكل العربية ومنها اليمن0فمثلا مخرجات حوارات اليمن لم تأتي بأي حل جذري لأي قضية من قضايا الصراع بل أنها عمقه الصراع بان جعلتها مستند يستند إليها كل من يطمح للسلطة أو لدية ارتباط بجهة أخرى داخلية أو خارجية دولية أو إقليمية تسيره لإثارة الاضطرابات .

ولتوضيح ذلك نستعرض ما تم تدوينه بمصفوفة الحوار الوطني حول بنا الدولة والإدارة المحلية وتقسيم اليمن سته اقاليم فيدرالية لنرى مدى تناقض ما جاء فيها كما يلي:[25]

1-بناء الدولة:

عقد فريق بناء الدولة العديد من الاجتماعات ورغم تقديم الفريق لأراء متعددة فإن الفريق لم يصل إلى قراراته بتحديد شكل الدولة دولة بسيطة أو مركبة واجل ذلك إلى اجتماعات لاحقة حيث انتقل إلى مناقشة النظام الإداري إي أسلوب التنظيم الإداري للدولة اليمنية بالرغم من ان مختلف الرواء التي نوقشت أجمعت على أهمية اعتماد اللامركزية الإدارية والمالية لتحقيق التنمية ورفع مستوى المشاركة المجتمعية المحلية في أطار نظام إداري تكاملي مع المركز وأشارت إلى ضرورة ان يكون الجهاز الإداري غير خاضع للسيطرة أو التأثير الحزبي أو الفئوي وان يحافظ على

استقلاليته وخضوعه للقوانين المنظمة لذلك وان يعتمد الشفافية والنزاهة والكفاءة والتدوير الوظيفي وان يتم وضع آلية مجتمعية مستقلة وفاعلة لمكافحة الفساد وربط الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمجلس النواب .

هذه الفقرة من مصفوفة مخرجات الحوار الوطني كانت قد شخصه الوضع الإداري للمجتمع اليمني المتجانس بان جعلت اللامركزية الإدارية والمالية هي التي تحل مشاكل اليمن لان قضية اليمن قضية إدارية بالدرجة الأولى وكل القضايا الأخرى هامشية

ولان دعاة الفوضى الخلاقة ومن لف لفهم لا يريد الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لليمن فقد وضع سيناريو للصراع الذي يتمخض عنة تحقيق أهداف خفيه

لذلك دفع باتجاه إيجاد تناقض في مخرجات الحوار وأشار في فقرة القرارات المتعلقة بالنظام الإداري انه :- [26]

1. لامركزية النظام الإداري والمالي وإتباع مبادئ وأسس الحكم الرشيد .
2. أسس التنظيم الإداري في الدولة الاتحادية .

وهنا بداء الكلام عن النظام الإداري للدولة الاتحادية على المستوى الاتحادي القائمة على مبدأ اللامركزية السياسية مخالفا لما جاء في الرواء المقدمة من أعضاء الفريق التي أشارت إلى إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية لأهميتها وعلى المستوى الإقليمي أشير في هذا البند بان نظام اللامركزية الإدارية بصورتيها الإقليمية و المرفقيه هو الذي تعتمده سلطات الأقاليم في إدارتها لشئون الأقاليم.

مما يدل على وجود تدخل ثالث لتحويل قناعة الفريق من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية السياسية من خلال الإشارة إلى تقسيم ارضي الإقليم إلى وحدات إدارية محددة تسمى محافظات أو بلديات ومديريات وتتمتع بالشخصية الاعتبارية كرس هذا البندا بمشروع الدستور الاتحادي الذي أشار إلى إدارة الأقاليم بأسلوب فيدرالي بإشارته بالمادة(210) بان يكون للإقليم برلمان اتحادي ويدار الإقليم بالأسلوب اللامركزية الإدارية[27] مما يدل على ان الهدف من مخرجات الحوار الوطني هو تفتيت اليمن والقضاء على المنجز الاستراتيجي لليمن واليمنيين وهي الوحدة التي بدونها لن يستقر اليمن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وامنياً في ظل إي نظام وتقسيم اليمن إلى أقاليم يمكنها في المستقبل طلب الخروج من الاتحاد يظهر ذلك بالنظرة الفاحصة لما ورد في مخرجات الحوار الوطني حيث وجدنا فريق بناء الدولة كان مقتنع اقتناعا كامل بأسلوب اللامركزية الإدارية والمالية لنظام الدولة الجديدة ومع إصرار أطراف خارجية دولية وإقليمية على جعل اليمن دولة مركبة جاءت صيغة القرارات غيرواضحة تحاكي الأسلوبين السياسي والإداري وترك الأمر لتفويض الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي لتشكيل لجنة للبت في مواضيع التقسيم الإقليمي واجتمعت اللجنة ثلاث أو أربع جلسات لتدارس وجهت نظر أعضاء اللجنة التي كانت تنظر إلى المواضيع نظرة سطحية من غيرتمعن ومرعاه للمعيار المطلوب مراعاتها في التقسيم الإداري الإقليمي السليم وللنتائج السلبية التي قد تتمخض عن تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدراليه فاقترحت ان يتم تقسيم اليمن إلى

ستة أقاليم وفقا للرؤية التي أعلن عنها جمال بن عمر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بان تكون اليمن دولة اتحادية .

وبذلك اعتمد رئيس الجمهورية الانتقالي عبدربه منصور هادي تقسيم اليمن إلى الستة الأقاليم الفيدرالي التالية :- [28]

م	الإقليم	م	الولايات	المساحة كم^2
1	إقليم آزال	1	محافظة صنعاء	38.749
		3	محافظة عمران	
		4	محافظة ذمار	
		5	محافظة صعدة	
2	إقليم الجند	6	محافظة تعز	15.560
		7	محافظة إب	
3	إقليم تهامة	8	محافظة الحديدة	129.615
		9	محافظة ريمة	
		10	محافظة المحويت	
		11	محافظة حجة	
4	إقليم حضرموت	12	محافظة حضرموت	359.944
		13	محافظة أرخبيل سقطرى	
		14	محافظة شبوة	
		15	محافظة المهرة	
5	إقليم سبأ	16	محافظة مأرب	66.214
		17	محافظة البيضاء	
		18	محافظة الجوف	
6	إقليم عدن	19	محافظة عدن	34.440
		20	محافظة أبين	
		21	محافظة لحج	
		22	محافظة الضالع	
× العاصمة صنعاء مدينة اتحادية غير خاضعة لأي سلطة أقليمية.				390
الإجمالي				587.881

ثانيا :-سلبيات تقسيم اليمن ستة أقاليم فيدرالية :

من المعلوم ان إي مشروع لتقسيم إداري إقليمي يستلزم قبل كل شيء القيام بإعداد دراسات علمية وجمع لبيانات مهمة لا يستغني عنها القائموت على إعداد مشروع التقسيم بالإضافة.

لوضع ضوابط ومعايير لأعداد تقسيم إداري يحقق أغراض اللامركزية الإدارية والسياسية.

وأهمها التمكين المحلي والتنمية المحلية المستدامة وعدالة توزيع الثروة القومية من الموارد

الطبيعية المتاحة وخلق قنوات اقتصادية توفر الموارد المالية لكل وحدة إدارية كبرى أو صغرى على مستوى الإقليم والمحافظة بحيث يشمل كل إقليم على وسائل ومرافق الاتصال الخارجي كا الموانئ والمطارات.

وكذلك إيجاد مرافق اقتصادية وإنتاجية في كل إقليم ومحافظة وان لا تتكدس المرافق الإنتاجية والاقتصادية في إقليم دون الأقاليم الأخرى تتبع هذه المعايير في مختلف دول العالم من ذلك مثلا الدراسات لمشاريع التقسيم الإداري في مصر والجزائر .[29]

1. ففي جمهورية مصر العربية أعدت دراسات لتقسيم أداري جديد حيث ازداد عدد الأقاليم من سبعة إلى عشرة أقاليم إدارية وفقا لأسلوب اللامركزية الإدارية وقد جاء بالدراسات ان مشروع التقسيم الجديد قد روعي في إعداده المعايير المعتبرة دوليا للارتقاء بالتنمية العادلة على مستوى جميع الأقاليم والمحافظات من خلال توزيع مصادر الموارد المالية بحيث توزعت مشاريع الإنتاج الاقتصادي والمصادر الطبيعية على جميع الأقاليم بقد الامكان وكذلك المنافذ البرية والبحرية والجوية بهدف ان يكون لكل إقليم موارده الذاتية التي من خلالها تتم المنافسة بين الأقاليم وقد تم تغليب الأهداف التنموية على الأهداف السياسية .
2. وفي الجزائر أشير في ديباجه التقسيم الإداري إلى انه تم مراعاة المعايير والضوابط المطلوبة لتحقيق أغراض اللامركزية الإدارية من حيث إيجاد توازن بين الأقاليم وتوازن جغرافي وتوازن سكاني وتوازن اقتصادي بان يكون لكل إقليم نشاطات اقتصاديه ملائمة للطبيعة الجيولوجية ومهارات الساكن وتوافر المقومات الاقتصادية ومنافذ الاتصال والتواصل من الموانئ البحرية والبرية والجوية وتسهيل العملية الإدارية من حيث تقريب المؤسسات الإدارية من المستهدفين والقضاء على الروتين الممل .

المهم ان مشاريع التقسيمات الإدارية الإقليمية كان يسبقها إعداد دراسات ميدانية وتصورات اقتصادية وسياسية واجتماعية فلم يرعى فيها الجوانب والأهداف السياسية لان التقسيم الإداري في الدولة البسيطة (الموحدة) هو تقسيم تنموي وليس سياسي بخلاف مشروع التقسيم الإداري المقترح بمخرجات الحوار الوطني اليمني الذي لم يتم التوافق علية في مؤتمر الحوار الوطني من قبل أعضاء المؤتمر الممثلين للأحزاب والتيارات السياسية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني اذ واجه معارضة شديدة من قبل السود الأعظم من الشعب لأنة بالنظرة الأولى للمقترح يتضح انه روعي فيه وجهة نظر سياسية بحته فلم يقوم على دراسات وأسس علميه ومعايير متفق عليها من قبل فقهاء وخبراء القانون الإداري الذين لا يراعوا في مشاريع التقسيم الإداري الاعتبارات السياسية وإنما يضعون مشاريعهم لتقسيم إداري إقليمي تنموي يحقق مقاصد اللامركزية الإدارية الإقليمية .

لذلك فقد كان منطلق التقسيم سته اقاليم في الجمهورية اليمنية ينطلق من منطلق سياسي غير عميق لما سيئول آلية الوضع والنتائج المترتبة على هذا التقسيم في المسائل الاقتصادية والإدارية والأمنية وغيرها من النتائج التي ظهرت حتى ألان وأيضا تلك التي لم تظهر.

لذلك يمكننا ان نسلط الضوء على الآثار السلبية المترتبة على تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالية على النحو التالي :

1- الآثار السلبية السياسية :-

يعد مقترح تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم جاء ليثبت خيارات سياسية لقوى سياسية محلية نفذت مشروعا دوليا وإقليميا اعد سلفا لإضفاء الشرعية على تقسيم اليمن تقسيما فيدراليا لأهداف سياسية إقليمية توسعية أكثر منه تحقيق أهداف سياسية وطنية وتنموية فالمعروف تاريخيا بان اليمن قد عاصر مثل هذا النظرات في تاريخه الحديث فقبل انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى تمكن البريطانيون والايطاليون من إيجاد تنافس سلطوي في الشمال ووجود سلطنات وأمارات في الجنوب كلها خاضعة لتوجيهاتهم ففي الشمال ظهر في المخلاف السليماني (إقليم عسير ونجران وجيزان) محمد على الإدريسي الذي أتى إلى اليمن من المغرب العربي وقام بمقاومة العثمانيين وبعد الحرب العالمية الأولى وانسحاب العثمانيون من اليمن تمكن الإدريسي من السيطرة على إقليم عسير والأمام يحيى على إقليم أو سناجق صنعاء وتعز والحديدة وحصلت حروب فيها انتهت بتدخل بني سعود إلى الجانب الإدريسي وبعد انتهى الحرب اليمنية السعودية ضم عبد العزيز بن سعود سنجاق المخلاف السليماني (عسيرونجران وجيزان)إلى نجد والحجاز معلنا المملكة العربية السعودية . [30]

وفي هذا التقسيم قد يكون الامر كذلك من خلال التشجيع الدولي والاقليمي لجعل اليمن دولة فيدرالية تلبي رغبات اقليمية لإيجاد منفذ على البحر العربي والحصول على مناطق تواجد الثروة النفطية في الجوف ومارب وساحل البحر الاحمر والشواهد على ذلك استمرار المعارك بهذه المنطقة وسيطرة القاعدة ودول العدوان على حضرموت وبقية المحافضات الجنوبية.

تمهيدا لقيام دولة اليمن الفيدرالية الهادفة لتشظي اليمن الى دويلات صغيرة تستثمر فيما بعد لتحقيق طموحات قديمة ومتجدده قد تصل الى ضم اقاليم من اليمن الى الدول المجاورة كما حدث للمخلاف السليماني(نجران وجيزان وعسير) وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه ببيان مؤتمر حضرموت الذي انعقد بتاريخ.22مايو2017م والذي تضمن في احد بنودة من حق الاقليم الخروج من الاتحاد الفيدرالي وهو بالتأكيد ما ستسعى دول الاقليم لتثبيته بالدستور الاتحادي المزمع طرحة للاستفتاء و تبع مؤتمر حضرموت بيان اخر لما يسمى بالمجلس الانتقالي لدولة الجنوب المعلن بعدن بتاريخ.21مايو2017م.

ومن هنا يبدا الصراع السياسي المستديم على مستوى اليمن فيما بين الاقاليم جميعا وهذا ايضا يحقق اهداف بعض دول الخليج بتعطيل اهمية الموقع الاستراتيجي لعدن والابقاء على اهمية ميناء جبل علي ودبي في الامارات العربية المتحدة كمناطق استثمارية مهمه ودائمة.

2-الاثار السلبية الاقتصادية :- [31]

من المسلمات في موضوع التقسيم الاداري ان اهم هدف من اهدافه هو الجانب الاقتصادي لان التقسيم الاداري كما سبق الاشارة هو عمل تنموي قبل ان يكون عمل سياسي.

ومن اهم ما يضعه خبراء التقسيم الاداري الاقليمي من اولويات اعمال لجان التقسيم الاداري القيام بجمع المعلومات عن الوضع الاقتصادي لجميع الوحدات الادارية وعن الاوضاع الاجتماعية والسكانية ومدى توافر القنوات الاقتصادي والثروات الطبيعية عن ما هو موجود بسطح الارض كالزراعة والصناعة والتجارة وما هو موجود بباطن الارض يمكن استغلاله كالبترول والمعادن بجميع انواعها بحيث يقوم التقسيم الاداري الاقبيمي على اسس ومعايير تحقق اهداف اللامركزية من خلال توزيع هذه المشاريع بين جميع الوحدات الادارية وفق ضوابط محددة بالإضافة الى العمل على ان يكون لكل اقليم او وحدة ادارية منفذ بحري وجوي يسهل الاتصال والتواصل وهذا الاسلوب اتبع في التقسيم الاداري المصري والجزائري وكل التقسيمات الادارية تضع الجانب الاقتصادي وقنوات الموارد المالية من الامور التي لا يستغني عنها اقليم او وحدة ادارية في ظل اللامركزية اذ تعمل منذ البداية على ايجاد مثل هذه القنوات باعتبار الموارد المالية اهم مقوم من مقومات اللامركزية الادارية كونها تقوم على توزيع وظائف الدولة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وبالتأكيد فإن انعدام الموارد المالية في اي وحدة ادارية اقليمية او مرفقية سيجعلها عاجزة عن اداء وظائفها .

وكل هذه الامور لم يراعيها التقسيم الفيدرالي المقترح بموجب مخرجات الحوار الوطني اذ كان مشروع التقسيم عشوائيا من غير مراعاة للمعايير والضوابط المتعارف عليها وهذا في احسن الاحوال ان لم تكن متعمده لإثارة المشاكل وافشال التوجهات التنموية فقد جعل من اقليم غني الموارد واقليم اخر فقير الموارد في المستقبل المنظور ولنأخذ مثلا على ذلك اقليم سبا واقليم ازال فإقليم سبا حصر الموارد النفطية فيه مع اقليم حضرموت واقليم ازال جعلة مستقبلا فقيرا من غير قنوات اقتصادية ولا منافذ بحرية واقليم الجند مع اقليم عدن جعل لها منافذ بحرية من غير مراعاة للعامل السكاني مما جعل الاطراف السياسية ترفضه جملة وتفصيلا لأنه روعي فيه وجهة نظر دولية واقليمية ضاربا عرض الحائط بوجهات النظر المحلية والمؤيد الوحيد لمشروع هذا التقسيم هو الطرف الدولي والاقليمي الذي يدفع بالانتقال باتجاه الدولة الفيدرالية بهدف الوصول الى تحقيق ما يسعى لتحقيقه عبر التسريبات ومداعبة الاطراف المتصارعة التي يعتقد انها ستحقق مبتغاه ولوكان الهدف من هذا التقسيم تحقيق المصلحة الوطنية والقومية لكان تجاوز هذه الثغرات بإعداد مشروع تقسيم اداري اقليمي يحوز على رضاء السواد الاعظم من اليمنيين ولكنه بهذا الشكل سيكون معول هدم لو كتب له النجاح وسيسبب صراعا دائما ومستمرا وسيكون عامل هدم للنسيج الاجتماعي على المستوى الوطني والاقليمي .

3- الاثار السلبية على الاستقرار الامني :- [32]

اشار العديد من الباحثين اليمنيين والعرب الى ان التقسيم الاداري المقترح سيكون له مردودات سلبية على الامن والاستقرار وسيؤدي الى المزيد من الصرعات السياسية والامنية والعسكرية مما يجعل اليمن تعيش في دوامة لانهاية لها ليس على المستوى الوطني بشكل عام بل سيكون هنالك صراع

على المستوى الاقاليم المحلية وعلى المستوى الاقليمي العربي لان هذا التقسيم عبارة عن مقدمة لنشوء دويلات صغيرة على مستوى الاقاليم وقد ربما يزداد التشظي الى مستوى اصغر من ذلك لأنه بطبيعة الامر ستفتح الشهيه لأشخاص يسعون لإعادة مجدهم القديم ويطالبوا بفدرالية على مستوى الاقليم وقد ظهرت بوادر هذا التوجه من خلال دعوة علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية الاسبق حينما دعا لإعادة دولة الاتحاد العربي الذي انشائها الاستعمار البريطاني في خمسينيات القرن العشرين قبل الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 اكتوبر وقد تجسدت هذه الدعوة ببيان مؤتمر حضرموت الجامع وبيان المجلس الانتقالي المعلن عنه بعدن .

وبما ان التقسيم المقترح لم يعتمد على المعايير المتعارف عليها وجعل من بعض الاقاليم اقاليم مغلقة من دون منافذ بحرية وبدون قنوات اقتصادية فإنه سيحول دون تحقيق تنمية متكاملة مما يجعل الاقاليم التي تشعر بانها بدون قنوات إيراديه وموارد اقتصادية وقتيه ومستقبلية فبدون شك ستعمل على الحصول على مصادر ايراديه بشتىء السبل مما سيودي الى صراع دائم ومستمر وتعيش اليمن في دوامة وسينتشر العنف بين الاقاليم وداخل كل اقليم وبالتالي سيؤثر على اداء الحكومة المركزية وستكون مشلولة قد يودي لفشل الدولة المركزية وفشل النظام الاداري وتعيش اليمن في فوضى واضطرابات لانهاية لها وقد ظهرت بوادر الاضطرابات في الاقاليم من خلال ما نسمعه من تنافر في محافظة او اقليم حضرموت فحكام او سلاطين قبل الاستقلال يحرضون على عدم التألف بين المحافظات المكونة لإقليم حضرموت وعدم الرغبة للاندماج بنسيج اجتماعي واحد على الرغم من التجانس الكامل اذ لا يوجد اي اختلاف عرقي او ديني او مذهبي ولكنه الرغبة في التشظي ارضاء للتدخل الاقليمي اكثر منه ارضاء للنسيج الاجتماعي المحلي وحبا للانفراد بالسلطة والثروة.

وهذه الاضطرابات لن تنحصر داخل اقليم من الاقاليم بل ستمتد الى اقاليم اخرى وقد تمتد الى دول الاقليم المجاورة لليمن مهما عملت من حواجز.

وقد يقول قائل ان اقليم حضرموت باعتباره اكبر اقليم من حيث المساحة الجغرافية والثروة الواعدة سيكون مستقرا وسيسود الرخاء فيه .

هذا التصور في اعتقادي غير سليم لان حضرموت تحت مجهر دول الاقليم بالذات دولة بني سعود التي دائما ما تسرب العديد من التسريبات الماكرة فهدفها منذ القدم استقطاع جزء من حضرموت باي وسيلة معتقدة بعد الاضطرابات التي تشهدها اليمن ووجود جالية رأس مالية حضرمية في السعودية وبقية دول الخليج سيمكنها من الحصول على ما تريده وقد تستعمل مع حضرموت ما استخدمته مع المخلاف السليماني (عسير ونجران وجيزان) لذلك لا اعتقد ان اليمن بجميع الاقاليم المقترحة ستنعم بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والامني . [32]

لذلك سنطرح هنا بعض افكار المهتمين بالتقسيم الاداري الاقليمي الذين يقولون ان الفيدرالية او ما يطلق عليها باللامركزية السياسية ليست اليمن بحاجة لها لانها انما صممت لمجتمعات غير متجانسة كدول الاتحاد الاروبي وروسيا لان هذه الدول تظم اجناس وانظمة حكم غير متجانسة

لوجود العديد من القوميات والديانات واللغات وكذلك دولة الامارات العربية المتحدة اتبعت اسلوب الفيدرالية لأنها لم تكون في التاريخ دول مستقلة اذ كانت تابعة لدول او قبائل يحكمها شيوخ تطوروا الى أمراء يحكموا مناطقهم بالوراثة ولا يمكن ان يكونوا دولة واحدة تظم جميع الامارات والدويلات الا بإنهاء النظام الوراثي وكذلك بقية دول الخليج لا يمكن وجود نظام ديمقراطي الا بإنهاء الحكم الوراثي.

اما بالنسبة لليمن فإن الفيدرالية ليست في مصلحة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأنه مجتمع متجانس لغة وقوميا وعرقيا ودينيا واقتصاديا ونظام حكم سياسي جمهوري غيروراثي اذا لا توجد في اي اقليم من الاقاليم المقترحة اي نوع من انواع عدم التجانس ولا تنقصه الا الادارة القادرة على تحقيق اهداف اللامركزية الادارية .

لذلك فالفيدرالية ستكون معول هدم للتجانس المجتمعي وستؤدي الى التشظي .

ولما كانت السلطة والثروة هي دوافع وبواعث الصراع اليمني فإن بعض الباحثين يقولون ان الاله الفاعلة لكبح التنافس والصراع على السلطة والثروة يمكن ايجاد حلول اخرى ضمن اللامركزية الادارية يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام من خلال ايجاد تقسيم اداري او مناطق انتخابيه وليست سياسيه متوافق عليها تتكون من خمسه اقاليم يراعى فيها الجوانب الاقتصادية في الدرجة الاولي لضمان توفير موارد محليه تساهم في تغطيه جزاء من الخدمات المحلية المترتبة على الانتقال الى اللامركزية الادارية والدفع بهذه الاقاليم او المناطق للتنافس في جودة الخدمات و توفير الموارد المالية اللازمة لتقديم الخدمات المحلية الصرفة، ومع التسليم بان هذا التقسيم سوف يواجه عقبات سيثيرها من لا يرغب باستقرار ووحدة اليمن كونهم تعودوا على الاستئثار بالسلطة والمال في الجنوب والشمال قبل 22مايو 1990م وفقدوها بعد ذلك لان هذا التقسيم سيحد من استئثار مجموعة او منطقة وسيلبي طموحات وتطلعات واحتياجات جميع مناطق اليمن لان كل اقليم سيكون ممثلا في القيادة السياسية بصفة دائمة ومستمرة وله دور كبير في السلطة والثروة ويشعر كل فرد بانه رقم لا يمكن تجاوزه في كل الامور الهامة للمجتمع اليمني للأسباب الاتية :-[33]

1. ان القيادة السياسية العليا للبلد سيتم توزيعها على الاقاليم الخمسة وبصفة دورية منتظمة غير خاضعة للمساومة والمحاصصة بحيث يتم ترشيح رئيس جمهورية من بين سكان اقليم من الاقاليم الخمسة ونائب الرئيس من بين سكان الاقليم الثاني ورئيس مجلس النواب من بين سكان او ممثلي الاقليم الثالث ورئيس مجلس الشورى من بين سكان او ممثلي الاقليم الرابع ورئيس مجلس الوزراء من بين سكان الاقليم الخامس .
2. انه سيتم النص في الدستور على هذا المبداء بحيث تحدد المدة لكل منصب قيادي لدورة واحدة وفي الدورة الانتخابية التالية يتم تدوير الترشيح للمناصب القيادية السابقة بين الاقاليم بشكل دوري وان لا يكون رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء من اقليمين متجاورين وان يفصل بينهما اقليم .

3. تحدد الفترة الانتخابية بخمس سنوات لا يجوز تجديدها ومن حق جميع المواطنين مكتملي الشروط الدستورية والقانونية ان يرشح نفسه لأي من الناصب الخمسة المحددة للإقليم الذي فيه موطنه الانتخابي الدايم حتى ولو سبق له شغل اي من المناصب الخمسة وان يتم عمل قرعه لتثبيت ترتيب الاقاليم بشكل دائري بأول دوره انتخابيه .
4. ان تكريس هذا المبداء في توزيع القيادات السياسية العليا لدولة موحده تتبع اسلوب اللامركزية الادارية والمالية سيحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الى ما شاء الله وستختفي الافكار التي تنادي بالفيدرالية لان الغايات التي كانت تدفعها للمطالبة بالفيدرالية قد تحققت باتباع هذ الاسلوب
5. ان ينص في الدستور بان السعي للإخلال بهذا المبداء لأي سبب من الاسباب يعتبر من جرائم الخيانة العظمي ومن يروج لتغييرهذا المبداء يعد مشاركاً وتطبق بحقة عقوبة الخيانة العظمى.
6. في حالة تعذر انتخاب اي من القيادات المبينة في البند واحد في اي اقليم او منطقه انتخابيه لأسباب قاهرة تحدد استناداً للمبداء القانوني المحدد للقوة القاهرة يجوز انتخاب اي من المناصب القيادية المذكورة من غير الاقليم المستحق لذلك بعد اجراء استفتاء في الإقليم الذي تعذرت الانتخابات فيه ويعوض عند زوال المانع لذلك والمصادقة علية من قبل السلطة التشريعية بشعبيتها مجتمعتين وبنسبة لا تقل عن ثلاثة ارباع اعضاء السلطة التشريعية .
7. ان ينص في الدستور بان للأحزاب والهيئات السياسية والمستقلين والافراد السعي للتنافس على المناصب الانفة الذكر في نطاق الاقاليم المحددة لكل منصب ومن حق كل حزب او فرد في اي اقليم إعداد نفسة للانتخابات القادمة وفقاً للقانون .
8. في حالة الضرورة لإجراء انتخابات مبكرة لأي من المناصب المذكورة يتم إجراء انتخابات للمنصب المطلوب من نفس الاقليم لإكمال المدة المتبقية فقط .
9. تتكون القيادة السياسية لليمن من الخمسة المناصب المحددة في البند واحد كمرجعيه للمصادقة على الاستراتيجية العامة للدولة واتخاذ القرارات المصيرية للبلاد وفقاً للدستور والقوانين النافذة .
10. وفقاً لهذا الاسلوب سوف تذوب مراكز القوى ولن تستأثر منطقة او إقليم بالسلطة بصفة دائمة ولمدة طويلة لانها ستنتقل بشكل دوري ودائري من إقليم إلى اخر بقوة الدستور والقانون من غير حاجة لإجراءات او ترتيبات اوتقاسمات في كل دورة .
11. لا يترتب على هذ الاسلوب حقا دائما لأي اقليم اداري او منطقه انتخابيه لأي من الوظائف العليا المشار اليها اعلى .

الخاتمة

تعمدنا في بحثنا هذا ان نورد المتطلبات الازمة لإعداد مشروع تقسيم اداري يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني باعتباره عمل تنموي قبل ان يكون عمل سياسي محددين مفهوم واهمية واهداف اي تقسيم اداري سليم والاسس والضوابط والمعايير التي يتحتم على معدي اي تقسيم اداري ان يضعوها من الاولويات لإعداد اي تقسيم اداري يكتب له النجاح ويحقق الاهداف التنموية المطلوبة من اتباع اللامركزية بصورتيها الاقبيميه والمرفقيه .

هذه المتطلبات التي لم ترعى في مؤتمر الحوار الوطني قبل ان يتم تبني النظام الفيدرالي وتصديق الرئيس الانتقالي عبد ربة منصور هادي على تقسيم اليمن الى ستة اقاليم حيث تم اعتماد التقسيم برعونة من غير تمعن للنتائج التي ترتبت على هذا الاجراء وما سيترتب مستقبلا وبعد ذلك اشرنا الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية قبل واثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بهدف ايضاح ان التقسيم الاداري الاقليمي لليمن موضوع شائك عبر التاريخ .

وعلية يمكننا التوصل للنتائج والتوصيات التالية :

اولاً :- النتائج

1. ان التقسيم الاداري ليس بالأمر السهل اذ لا يمكن إعداده بجرة قلم او بجلسة او عدة جلسات مكتبية.
2. ان التقسيم الاداري السليم المحقق للأهداف المطلوبة منة يجب ان يسبقه اعداد دراسات ميدانية وجمع معلومات عن جميع الانشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية وغيرها وهو ما لم يتم قبل واثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني واقرار مشروع تقسيم اليمن الى ستة اقاليم فيدرالية .
3. من خلال ما تتضمنه مصفوفة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تبين ان فريق بناء الدولة كان مقتنع باللامركزية الادارية لإدارة الدولة بحيث كانت مناقشاته و قرارته متناقضة وما ورد في الدستور والموافقة على النظام الفيدرالي وتقسيم اليمن الى سته اقاليم فيدرالية كان استجابة لضغوط خارجية دولية واقليمية.
4. ان تقسيم اليمن الى ستة اقاليم فيدرالية سيؤدي الى تشظي اليمن واحداث انقسامات داخلية داخل كل اقليم وفي عموم اليمن وستكون بؤره للصراع الدائم في كل اقليم وعلى مستوى الجمهورية والدول المجاورة.
5. ان المتحاورين كانوا على دراية بما سيئول اليه الوضع وان عدم وقوفهم امام مشروع تشظي اليمن كان بسبب التعاطف مع التدخل الدولي والاقليمي اما بسبب التبعية ا وخوفا من الكيد السياسي وانعدم الثقة بين المتحاورين .
6. ان مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ليست بمستوى واحد بل يوجد فيها الغث والسمين منها ما يمكن

الاستفادة ومنها ما هو سم ناقع لابد من التنبه اليها وغربلتها وصياغتها بطريقة تحقق المصلحة الوطنية العليا.

ثانياً :- التوصيات

بعد تمحيص مخرجات مؤتمر الحوار الوطني حول اسس بناء الدولة وما ورد في الدستور من اعتماد النظام الفيدرالي وصدور موافقة عبد ربة منصور هادي الرئيس الانتقالي على تقسيم اليمن الى ستة اقاليم فيدرالية توصي بالتالي:

1. ان ما ورد في مصفوفة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ليست قرئنا لا يجوز الخروج عنها وخاصة ما يتعلق ببناء الدولة والنظام الفيدرالي والمصلحة العليا للبلاد تقتضي تجاوزها وعدم الالتفات اليها .
2. الشعب اليمني شعب متجانس بامتياز وهذا التجانس لم تصمم له الفيدرالية وما يحتاجه هو اللامركزية الادارية والمالية بإدارة كفئة يجب حسن اختيارها.
3. ان التقسيم الاداري ستة اقاليم فيدرالية عبث لا يحتاجه اليمن وان الصفح عنة واستبداله بتقسيم اداري يطفئ شهوة حب السلطة والمال من خلال اسلوب تنظيم التداول السلمي للسلطة وتوزيع الثروة بإتباع اسلوب التدوير للسلطات السياسية والادارية العليا للدولة كما هو مبين بهذا البحث .
4. ان تترفع القوى السياسية المتصارعة وتنبذ الحقد وعدم الثقة المتبادلة وان تتوافق على ايجاد اسلوب جديد لبناء الدولة يحقق المصلحة العامة لجميع افراد المجتمع بشرائحه المختلفة والتخلي عن المصالح والاطماع الحزبية الخاصة الضيقة التي اوصلت اليمن الى ما هو علية وان تعمل على قفل الابواب والنوافذ امام التدخل الخارجي في شئون اليمن .

الهامش والمراجع

1-موضوع يتكلم عن مفهوم التقسيم الاداري الاقليمي شوهد في موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة 5-6-2017م orgwiki wikipedia ar.https .

2-د/قايد بن قايد مساعد "المبادئ العامة للادارة المحلية وتطبيقاتها بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية مقارنة "مركز المتفوق للطباعة والنشر الطبعة الاولى 2012 صنعاء ص53 .

3- د/عبدالكريم العزير تطور الادارة المحلية مع دراسة لقانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000 الطبعة الاولى 2012 ص64 .

4-prof.Dr.ilbar ortayli Mahali iddreleri .isTanbul.B2 1992.S.U8.

5- د/عبدالكريم العزير الادارة المحلية في التنظيمات الادارية المعاصرة دراسة تحليلية مقارنة تحت الطبع ص135.

6-أ.د/احمد عبدالرحمن شرف الدين "مبادئ الادارة المحلية وتطبيقاتها في الجمهورية العربية اليمنية "صنعاء 1986 ص104 .

7- Prof.Dr.Halil Nadar Istanbul .B1.1989.2.95. . oglu Mahali idareler

8-د.عبدالكريم العزيرالادارة المحلية في التنظيمات الادارية المعاصرة ص137.

9- دائل محمد اسماعيل المخلافي اللامركزية الدارية بين الاداراة المحلية والحكم المحلي دراسة مقارنة الطبعة الرابعة 2002صنعاء ص 74.

10- دائل المخلافي المرجع السابق ص77.

11- دائل المخلافي انفس المرجع السابق ص79.

12-دائل المخلافي المرجع السابق ص81.

13-prof. Dr. Ilba orTayli mahali idare.s.92 .

14-د. عبدالكريم العزير نظم الادارة المحلية في اليمن في القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين دراسة تحليلية مقارنة الطبعة الاولى 2006صنعاء ص 218.

15-تقرير الحكومة السنوي مع التعديل لعام 2011

UNDP شوهد في 7-2-2017م في

WWW.UNDP org UNDP WIN ATION ARABIC.

16-موقع وزارة النفط والمعادن شوهد بتاريخ 7-5-2017 في WWW.ALestethmar.net

17-د/عبده علي عبدالله البحش الاثار السلبية المترتبة على تقسيم اليمن الى ستة اقاليم نشر بموقع مركز الاستراتيجة والاستشارية اليمني 23يوليو 2014 شوهد في 3-5-2017م .

18-اليمن ويكيبيديا الموسوعة الحره ورد في ويكيبيديا الموسوعة الحره تاريخ اليمن القديم وشوهد في

. https.ar.Wikipedia org wiki في 6-6-2017م
د/قايد الشرجبي القرية والدولة في المجتمع اليمني دار التظامن بيروت الطبعة الاولى 1990م ص138.
19-د/عبدالكريم العزير نظم الادارة المحلية في اليمن ص 299 .
20-د/عبدالكريم العزير الوجيز في شرح قانون هيئة الشرطه الطبعة الثانية 11 2005 ،ص 41 .
د/رشاد العليمي التقليدية والحداثة في النظام القانوني اليمني 1989القاهرة ص220 .
21-د/عبدالكريم العزير الباعث المشترك للصراع في اليمن .
22- د/عبدالكريم العزير التشكيلات المركزية العثمانية والادارة المحلية في اليمن الطبعة الاولى 2003م صنعاء ص 318 .
23-د/عبدالكريم العزير تطور الادارة المحلية في اليمن ص 105 .
24-مجلة الثوابت العدد المكرس لندوة المستقبل الحكم المحلي في الجمهورية اليمنية 28 29مارس 1994م .
25- وثيقة الحوار الوطني الشامل 2013 ،2014م ص 82 .
26-وثيقة الحوار الوطني الشامل ص99 .
27-وثيقة مشروع الدستور الفيدرالي .
28-الجدول منقول من موقع المشهد اليمني
print ، ALyemeni.com WWW.ALmashad
29-التقسيم الاداري الجديد في مصر والجزائر موقع العربي الجديد 27 اغسطس 2014شوهد في 6-6-2014التقسيم الاداري الجديد للجزائر نشر في الموسوعة الحره شوهد في 6-6-2017م
. cok politics https.www.Araby
30-د/عبدة علي عبدالله البحش مرجع سابق .
31-نفس المرجع .
32 -ما نشاهده من حروب وصراعات في جميع مناطق اليمن دليل واضح على سلبيات التقسيم الاداري الفيدرالي على الاستقرار الامني .
33-مقترح للباحث مع مجموعة من الاكاديمين والقانونيين ونشطاء سياسين.